المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
CONSULTATIVE COUNCIL OF SHARJAH

# " صنع القرار المستنير "
# دراسة تحليلية لتوصيات
# "المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة"

## بين عامي 2011 - 2022

إعداد الدراسة: د. عبدالله الدرمكي
عضو المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة - رئيس لجنة إعداد مشروع التوصيات

صاحب السمو الشيخ

د. سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى للاتحاد

حاكم إمارة الشارقة (حفظه الله ورعاه)

سمو الشيخ
سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي
ولي العهد نائب حاكم الشارقة
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

## الفهرس


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| كلمة رئيس المجلس | 11 |
| كلمة رئيس لجنة إعداد مشروع التوصيات | 13 |
| الملخص التنفيذي | 15 |
| فريق الدراسة | 16 |
| منهجية الدراسة | 17 |
| منهجية ومراحل إعداد التوصيات<br>أولاً: تحديد احتياجات المجتمع<br>ثانياً: عقد جلسات المجلس لمناقشة الموضوعات العامة<br>ثالثاً: جمع مقترح التوصيات الواردة من الأعضاء<br>رابعاً: إعداد مشروع التوصيات من قبل لجنة إعداد مشروع التوصيات<br>خامساً: عقد الجلسة العامة لمناقشة مشروع التوصيات وإقرارها<br>سادساً: رفع توصيات المجلس إلى مكتب سمو الحاكم | 18 |
| عدد مرات المناقشة مع الدوائر والمؤسسات والهيئات المحلية خلال الأعوام 2011-2022 | 21 |
| نماذج من مناقشات المجلس ذات الصلة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة | 22 |
| عدد الدوائر التي تم مناقشتها بين عامي 2011-2022 | 23 |
| عدد مشروعات القوانين حسب السنوات 2011-2022<br>نماذج من مشروعات القوانين | 25 |

## الفهرس


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| توصيات المجلس الاستشاري 2011-2022 | 27 |
| أولا:التوصيات حسب السنوات | 27 |
| ثانيا:التوصيات حسب الفصول التشريعية | 28 |
| ثالثا:التوصيات حسب الجهات الحكومية | 29 |
| رابعا:التوصيات حسب محاور المسؤولية المجتمعية.<br>- التوصيات حسب محور الحوكمة المؤسسية.<br>أهمية الحوكمة المؤسسية ودور توصيات المجلس في ترسيخها.<br>- التوصيات حسب محور حقوق الإنسان<br>توصيات لدعم الارتقاء ببيئة العمل<br>- التوصيات حسب محور ممارسات الأعمال<br>- التوصيات حسب محور البيئة<br>- التوصيات حسب محور ممارسات التشغيل العادلة<br>- التوصيات حسب محور قضايا المستهلك<br>توصيات لدعم تسهيل ممارسة الأعمال في الإمارة<br>- التوصيات حسب محور مشاركة المجتمع المحلي وتنميته | 31 |
| توصيات ذات أفق تستشرف المستقبل | 39 |
| أبرز توصيات الدراسة | 41 |
| | |

# كلمة رئيس المجلس

منذ إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقةارتكز عمله البرلماني على خدمة مجتمع الشارقة ومساعدة الجهات الحكومية على تقديم أفضل الخدمات من خلال الرأي الناصح والتشريعات الممكنة والدور الرقابي، وتلمس الاحتياجات بكل عناية واهتمام وفق القواعد والأسس التي أرسى دعائمها حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه-.

ونظراً لأن أبرز مخرجات أعمال المجلس تكمن في التوصيات التي يصدرها، فقد حرصنا من خلال الدراسة التالية على إظهار أبرز هذه التوصيات وتصنيفها حسب السنوات والجهات الحكومية ومحاور المسؤولية المجتمعيةبين عامي 2011-2022 مع التحليل الذي يساهم في إبراز هذه التوصيات وأثرها في خدمة المواطن والمجتمع، وتحسين أداء مختلف الجهات الحكومية.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة من خلال تحليل بيانات التوصيات التي أصدرها المجلس في إبراز المكتسبات التي تحققت والإضاءة على الجهود المشتركة التي بذلت وجسدت المسؤولية المجتمعية فيها الهدف الأسمى لعمل المجلس الاستشاري المتمثل في خدمة مجتمع الإمارة.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نتقدم بأسمى آيات التقدير وعظيم الامتنان والعرفان لحضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة- على دعم سموه المتواصل للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ورعايته المستمرة لأعماله ومتطلباته.

علي ميحد السويدي

رئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

# كلمة رئيس لجنة إعداد مشروع التوصيات

نسعى من خلال جلسات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة إلى تحقيق مصلحة المواطن وتلبية تطلعاته وفق النهج الذي أسس قواعده حضرة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة (حفظه الله)، حيث بذلت لجنة إعداد مشروع التوصيات جهوداً مضاعفة منذ إنشاء المجلس لدعم تواصل المسيرة البرلمانية في إمارة الشارقة من خلال توثيق واعتماد التوصيات.

ومن هذا المنطلق حرصنا على إعداد هذه الدراسة كحصاد لإنجازات المجلس في جانب التوصيات خلال الأعوام 2011-2022 وقد اشتملت الدراسة على آلية عمل لجنة التوصيات بدءاً من تحديد الموضوعات وانتهاءً برفع التوصيات إلى مكتب سمو الحاكم، كما تم التطرق إلى عدد مرات المناقشة مع الدوائر والمؤسسات والهيئات المحلية، وعدد الدوائر التي تم مناقشتها، وعدد مشروعات القوانين والتوصيات حسب السنوات والفصول التشريعية والجهات الحكومية، وعدد التوصيات حسب محاور المسؤولية المجتمعية.

وسيلاحظ من يقرأ هذه الدراسة أنها تحفل بالأرقام والمؤشرات الإحصائية، نتيجة لكثافة وشمول التوصيات التي أصدرها المجلس وغطت مختلف القطاعات والقضايا العامة، لكننا لا نهدف إلى الاكتفاء بعرض الحصاد الذي تشير إليه الأرقام، بل نوردها بالتفصيل لأنها تشير ضمنياً إلى الأثر الكبير للتوصيات التي أصدرها المجلس الاستشاري ودورها في تحسين جودة حياة المواطنين وزيادة مستويات الرضا عن الخدمات المقدمة، وذلك ما جعل من التوصيات أداة فعّالة لتحسين الأداء الحكومي، والإسهام في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

كما عكست التوصيات اهتمام وتركيز المجلس الاستشاري على مختلف التفاصيل التي تهم المجتمع وتلمس احتياجاته في مختلف مناطق الإمارة، عبر متابعة أداء الجهات والمؤسسات الحكومية ودعمها بالتوصيات التي ساعدت في الكشف عن العديد من الفرص الممكنة التي تكفل تحسين وتطوير الأداء ورفع مستوى التعاون الهادف بين المجلس ومختلف الجهات الحكومية التنفيذية في الإمارة.

وتؤكد التوصيات اهتمام المجلس بالاستماع لآراء المواطنين وما يطرحونه من قضايا، وتلمس احتياجاتهم ومعرفة مدى تطلعاتهم، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة (حفظه الله)، وانطلق المجلس عند إصداره كافة التوصيات من رؤية سموه لواجب كل عضو، حيث ينبغي عليه أن يكون العين التي يرى بها والأذن التي يسمع بها سموه لمختلف ما يطرحه المجتمع وما يتطلع إليه.

نرجو أن يكون هذا التقرير مرجعاً للزملاء القادمين في المجلس لمواصلة العطاء والإنجاز، وفي النهاية، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع الزملاء والزميلات أعضاء وعضوات المجلس الاستشاري منذ تأسيسه على تفانيهم وإخلاصهم لهذا الصرح البرلماني الفريد، كما أشكر جميع كوادر الأمانة العامة للمجلس الاستشاري بقيادة سعادة الأمين العام للمجلس الأخ أحمد سعيد الجروان على الجهود المبذولة من قبلهم وإخلاصهم في العمل.

الدكتور عبدالله إبراهيم عبدالله محمد الدرمكي
عضو المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
رئيس لجنة إعداد مشروع التوصيات

# الملخص التنفيذي

يعمل المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة على خدمة مجتمع الإمارة ليكون عوناً للحاكم وشركاء المسؤولية لرفاه الشارقة من خلال الرأي الناصح والتشريعات الممكّنة والدور الرقابي وتلمس الاحتياجات بكل عناية واهتمام، حيث يتم من خلال المجلس مناقشة العديد من الموضوعات العامة بحضور الجهات الحكومية ذات العلاقة للخروج بتوصيات بناءة لتطوير العمل الحكومي والنهوض بإمارة الشارقة.

وحرصاً على إبراز أهمية هذه التوصيات في تعزيز مسيرة الإنجازات في إمارة الشارقة، تم إعداد هذه الدراسة التي تهدف إلى حصر تلك التوصيات بين عامي 2011-2022، والعمل على تحليلها علمياً لضمان تفعيل دور التوصيات ومتابعتها بشكل فعال في المستقبل.

وقد اتضح من خلال التقرير أن عدد التوصيات خلال أعوام الدارسة بلغ (709) توصيات، حقق منها عام 2013 أكبر عدد من التوصيات بواقع (92) توصية، كما حقق الفصل التشريعي التاسع أعلى عدد في التوصيات، بواقع (240) توصية، وبنسبة (33.8%) من إجمالي التوصيات.

وحصلت القيادة العامة لشرطة الشارقة على (68) توصية وهي الأعلى بين الجهات والدوائر الحكومية. وفي محاور "المسؤولية المجتمعية"حصل محور "مشاركة المجتمع المحلي وتنميته" على (315) توصية وهي الأعلى بين تلك المحاور. كما بينت الدارسة أن عام 2013 هو الأول في عدد الدوائر التي ناقشها المجلس بواقع (9) دوائر. أما عام 2017 فهو الأعلى في عدد مشروعات القوانين التي بلغت (12) مشروعاً.

ولتحقيق الفائدة المرجوة من هذه التوصيات يجب أن يكون هناك تفاعل كبير وسريع مع توصيات المجلس من قبل الجهات الحكومية، بحيث يكون هناك تنسيق أكبر للوصول إلى تطبيق تلك التوصيات والعمل على تفعيلها لما فيه خير للصالح العام.

# فريق الدراسة

لعب الدكتور عبد الله إبراهيم عبد الله الدرمكي رئيس لجنة إعداد مشروع التوصيات، صاحب فكرة الدراسة والقائم على إعدادها والإشراف العام على تنفيذها دوراً حاسماً في جمع بيانات توصيات المجلس الاستشاري على مدى عقد من الزمان وتحليلها، وقد كان لأبحاثه وخلفيته الأكاديمية دور فعال في تحقيق نتائج الدراسة الهامة والمؤثرة. وبصفته باحثا، قدم الدكتور الدرمكي توجيهات وإرشادات قيّمة لفريق الدراسة، مما ساعد على ضمان التزام البحث بأعلى المعايير، كما أنه عمل على دمج وجهات نظر والأفكار المتعددة لضمان خروج الدراسة بالشكل البحثي المهني المعتمد من قبل مراكز الأبحاث المعنية بمثل هذه الدراسة. و كان لأعضاء لجنة إعداد مشروع التوصيات إسهامات في تقديم وجهات النظر وإخراج الدراسة على الشكل الأنسب ، حيث ضم الفريق كلاً من:

سعادة / محمد علي النقبي (مقرر اللجنة)

سعادة / محمد حمد الزعابي - عضو اللجنة

سعادة / علي سعيد بن شرارة الكتبي - عضو اللجنة

سعادة / محمد بن شميل الكتبي - عضو اللجنة

سعادة / أحمد سالم الزعابي - عضو اللجنة

سعادة / سالم سعيد الكتبي - عضو اللجنة

فريق عمل الأمانة العامة بالمجلس الاستشاري

سعادة / أحمد سعيد الجروان – الأمين العام للمجلس الاستشاري-.

الأستاذة / إحسان السويدي – المستشارة الاجتماعية -.

الأستاذ / أحمد عبد الله آل علي – مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي-.

الأستاذ / خالد ناصر الحمادي – مدير إدارة المعرفة -.

الأستاذ / عبد العزيز بن خادم – نائب مدير إدارة الشؤون البرلمانية والقانونية -.

# منهجية الدراسة

اعتمدت منهجية الدراسة على البيانات التاريخية للمجلس الاستشاري للسنوات الماضية من 2011 وحتى 2022 وتحتوي هذه البيانات على عدد الجلسات والموضوعات العامة التي تم مناقشتها في مختلف أدوار الانعقاد وفصول المجلس، حيث حرص فريق العمل على جمع تلك البيانات وفرزها وتصنيفها حسب ما ورد في الدراسة، كما تم تبويبها حسب السنوات والفصول التشريعية والأعداد والنسب، وربطها بمحاور المسؤولية المجتمعية والجهات الحكومية المالكة لتلك التوصيات.

وقد اعتمد فريق العمل على التحليل البياني التعبيري لتوضيح عدد التوصيات ومقارنة تلك البيانات بين الدوائر الحكومية المختلفة ومقارنتها حسب الأعوام موضوع الدراسة ومحاور المسؤولية المجتمعية والفصول التشريعية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النظري الذي يتميز باهتمامه بالتفاصيل الدقيقة ويساعد على فهم أفضل للبيانات للوصول إلى نتائج ومعطيات دقيقة وذات فائدة مستقبلية، كما ارتكزت على المصادر المختلفة في مجالات الدراسة، حيث تم الاعتماد على المصطلحات والآراء التي تم تناولها في مجال البحث العلمي المتعلقة بموضوع التوصيات، وتم سردها وتحليلها وصفياً للوصول إلى توصيات ومقترحات مستقبلية يتم الاعتماد عليها في تفعيل التوصيات وقياس أثرها بشكل أكبر أو القيام ببحوث أخرى تطبيقية وإحصائية.

## منهجية ومراحل إعداد التوصيات

تتطلب عملية إعداد وإصدار التوصيات عن المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة المرور بمراحل تعكس مدى ما يبذله المجلس وأعضاء لجنة إعداد مشروع التوصيات من جهود مكثفة تؤدي إلى تبلور الأفكار والموضوعات إلى خطوط عامة تتصف بالوضوح والدقة لتسهم في تلبية الاحتياجات المجتمعية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وفقاً للتعاون والتنسيق بين الأعضاء، لتشمل رحلة إعداد التوصيات ما يلي:

## أولاً: تحديد احتياجات المجتمع

تمثل هذه المرحلة الخطوة العملية التي يجسد من خلالها أعضاء المجلس ممارستهم للمسؤولية الملقاة على عاتقهم، ومن خلال الصلة بينهم وبين المجتمع والمناطق التي يمثلونها وعبر اللقاءات التي يجرونها مع المواطنين إضافة على مشاهداتهم وملاحظاتهم لنبض المجتمع واحتياجاته، يتجلى إسهام كل عضو في تحديد احتياجات المجتمع، حيث إن إعداد التوصيات الناجحة وذات الصلة الحيوية بمجتمع الإمارة يتطلب البدء بتحديد الاحتياجات وفقاً للأولويات التي تفرض نفسها في كل مجال خدمي أو قطاع حكومي، ثم التركيز عليها والتحقق منها ورفدها بدراسات واستطلاعات للرأي العام.

وبعد أن يتم جمع المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المجتمعية وتحليلها بشكل شامل، وتحديد الأولويات والمسائل الهامة، يتم إعداد المحاور الرئيسة لطرحها على أعضاء المجلس والتشاور بشأنها في جلسات النقاش التي تخصص للقضايا العامة.

## ثانياً: عقد جلسات المجلس لمناقشة الموضوعات العامة

تستمر رحلة إعداد التوصيات، وتتمثل الخطوة الثانية في عقد جلسات المجلس التي تخصص لمناقشة الموضوعات العامة، ويتاح للأعضاء خلالها طرح قضايا مختلفة تهم المجتمع وتناقش الحلول الممكنة لها، مع تقديم الأبحاث والدراسات والتقارير التي تساعد في تشخيص طبيعة القضايا وتحديد الحلول التي تدعم إنجاح جهود الجهات الحكومية.

وتشمل هذه المرحلة إثراء الموضوعات بالنقاش من قبل الأعضاء، والاستماع للآراء والملاحظات وتوثيق المناقشات لتتم الاستفادة منها في بقية المراحل التي تتطلب جميعها تعاون أعضاء المجلس ومختلف الجهات الحكومية المعنية بالقضايا التي تتناولها التوصيات.

## ثالثاً: جمع مقترح التوصيات الواردة من الأعضاء

تتضمن المرحلة الثالثة جمع مقترحات التوصيات المقدمة من الأعضاء بشأن المواضيع والقضايا التي دار حولها النقاش في الجلسات، ويتم دراسة المقترحات بعناية وترتيبها وفق أهميتها وصلتها بالأولويات وقابليتها للتنفيذ الذي يؤدي إلى إحداث فارق يلمسه المجتمع ويعزز أداء المؤسسات والقطاعات المختلفة في إمارة الشارقة، وذلك يجعل من مرحلة جمع مقترحات التوصيات تشتمل على تقييمها وتحليلها واختيار ما يمكن أن يحقق تأثيراً إيجابياً.

## رابعاً: إعداد مشروع التوصيات من قبل لجنة إعداد مشروع التوصيات

تباشر لجنة إعداد مشروع التوصيات في هذه المرحلة تلخيص وإعداد وصياغة جميع المقترحات وتحويلها إلى توصيات في جمل مختصرة تحدد المراد من الجهة الحكومية المعنية بالمناقشة، وفقاً للمنهجية المتبعة التي تحرص على أن تكون التوصيات منطقية ومعززة للتنمية وجودة الخدمات في الإمارة، باعتبار أن توصيات المجلس المنبثقة عن جلساته العامة تعد خلاصة أعماله ومخرجاته التي تهدف إلى مساعدة الجهة الحكومية لتطوير أدائها ومهامها في خدمة الصالح العام، وذلك بإبداء الرأي والمشورة في كل ما يهم المجتمع دعماً لمقوماته الأساسية وقيمه الأصيلة.

## خامساً: عقد الجلسة العامة لمناقشة مشروع التوصيات وإقرارها

بعد إعداد اللجنة للتوصيات نأتي إلى المرحلة الخامسة التي يشترك فيها جميع أعضاء المجلس عند إقرار مشروع التوصيات، حيث يعقد المجلس جلسة عامة تخصص لمناقشة مشروع التوصيات وإقرارها، ويتم خلال الجلسة العامة عرض بنود التوصيات وما توصي به من إجراءات، ويناقش الأعضاء التفاصيل المتعلقة بتنفيذ الجهة الحكومية المعنية لتلك التوصيات وما إذا كانت تتطلب موارد أو تواجه تحديات، ويتم فتح النقاش لطرح أي أسئلة أو استفسارات والاستماع إلى جميع الآراء وصولاً إلى إقرار المجلس الصيغة النهائية للتوصيات لتنتقل وفقاً لمنهجية إعدادها إلى الخطوة الأخيرة.

## سادساً: رفع توصيات المجلس إلى مكتب سمو الحاكم

بعد إقرار التوصيات في الجلسة العامة، بحيث تتضمن في صيغتها النهائية توضيحاً دقيقاً للمشكلات التي تم التعرف عليها وتحليلها بشكل مفصل لتحديد الحلول الممكنة للقضايا التي تعالجها، يقوم المجلس برفعها إلى مكتب صاحب السمو حاكم الإمارة لاطلاعه عليها واتخاذ القرار النهائي بشأن تبنيها، ويحيلها سموه إلى المجلس التنفيذي، وبذلك يعد وصول التوصيات إلى مكتب سمو الحاكم المرحلة التي تكتسب معها الأهمية والمشروعية التي تؤهل بنودها للتنفيذ وتحقيق الفائدة المرجوة منها في خدمة مجتمع الإمارة.

وبوصول التوصيات إلى هذه المرحلة، وبفضل ما يبديه صاحب السمو حاكم الإمارة من اهتمام وحرص على متابعة كافة التوصيات، يكون أعضاء المجلس الاستشاري قد قاموا بواجبهم بأمانة، بحيث تتناغم التوصيات التي يرفعها المجلس مع خطط الإمارة واستراتيجيات التنمية، ويتعزز تكامل الأدوار بين المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي بما يؤصل التعاون بينهما، وبما يمكّن صاحب السمو الحاكم المؤتمن من متابعة أداء الجهات الحكومية.

# منهجية عمل التوصيات

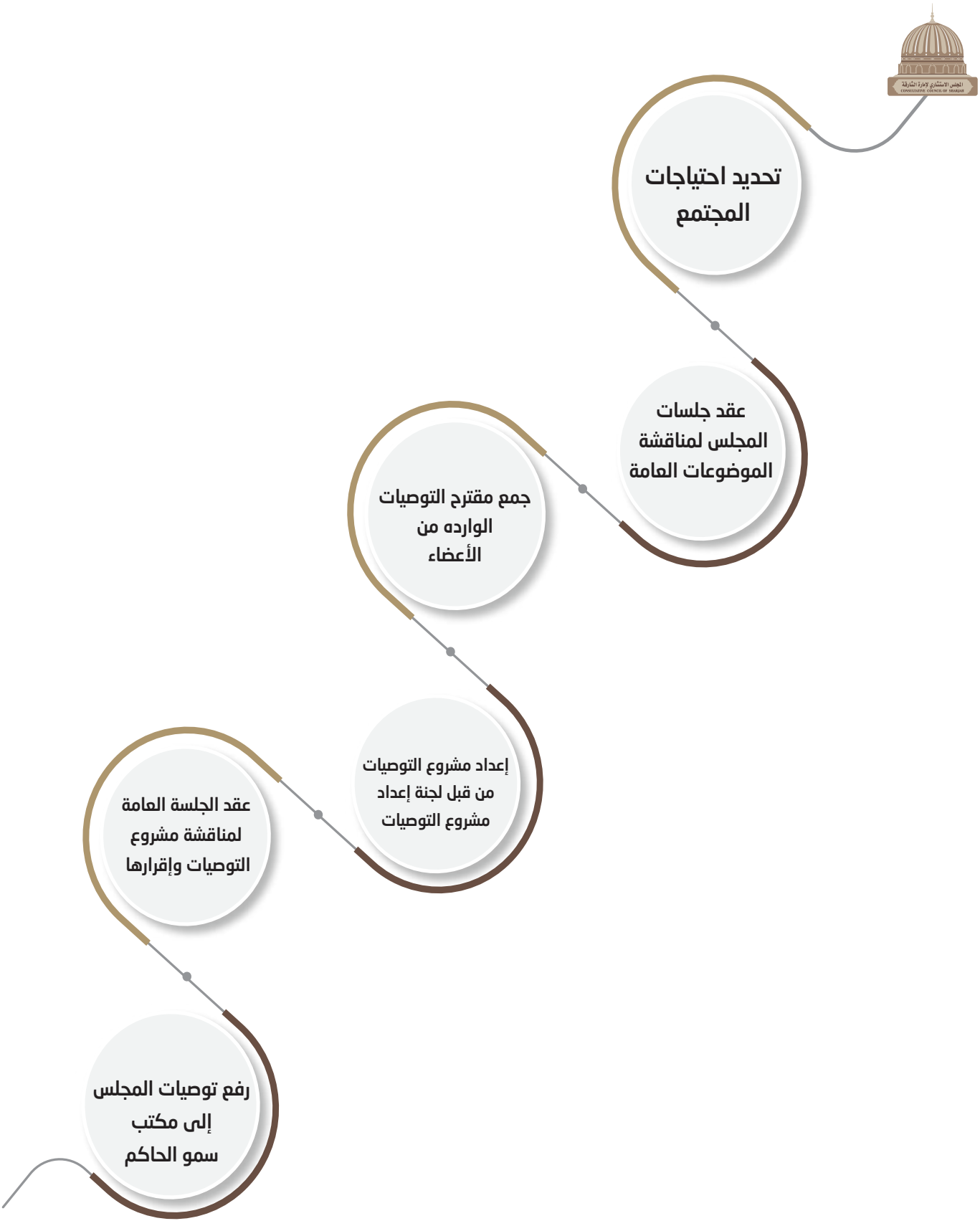

## عدد مرات المناقشة مع الدوائر والمؤسسات والهيئات المحلية خلال الأعوام 2011-2022

كانت المناقشات التي أجريت مع الجهات الحكومية بمثابة أداة حيوية في تعزيز خدمة المجتمع، حيث جرى مناقشة (29) مؤسسة حكومية، برزت فيها هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة بوصفها أكثر الجهات التي نوقشت بواقع (3) مناقشات لدائرة الموانئ البحرية والجمارك و (3) مناقشات لهيئة المناطق الحرة، بينما حصلت (6) جهات أخرى على مناقشة واحدة وهي: هيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة، هيئة الوقاية والسلامة، دائرة الثقافة، دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية، هيئة تطوير معايير العمل، هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف.

واستهدفت المناقشات مع مختلف الجهات الحكومية تعزيز مساهمة المجلس الاستشاري ومختلف اللجان التي يتوزع عليها أعضاء المجلس لدعم الجهات الحكومية بالرؤى والتوصيات التي تمكنها من تحسين الخدمات والسياسات التي توفر المزيد من الرفاهية لمجتمع الإمارة من المواطنين والمقيمين، سواء من خلال وضع تصورات لقوانين وتشريعات جديدة تعالج قضايا محددة لم تتطرق إليها القوانين الموجودة، أو اقتراح تعديلات قانونية لتلبية احتياجات المجتمع وتطوير أداء الجهات الحكومية، أو مراجعة وتقييم أداء تلك الجهات وتقديم الاستفسارات والأسئلة بشأن السياسات والخدمات والمشاريع الحكومية، لمتابعة الأداء الحكومي والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.

وشملت مناقشات المجلس لمختلف الجهات الحكومية المذكورة في البيانات الإحصائية لهذه الدراسة استضافة مسؤولين لمناقشة بعض الموضوعات والقضايا المتعلقة بالصحةوالتعليم والأمن والاقتصاد والاستثمار، وذلك لإيجاد حلول ملائمة وتحسين الخدمات الحكومية في هذه المجالات.ويبين الشكل التالي عدد مرات المناقشة مع تلك المؤسسات خلال الأعوام 2011 – 2022:

### عدد مرات المناقشة مع الدوائر والمؤسسات والهيئات المحلية خلام الأعوام 2011 - 2022

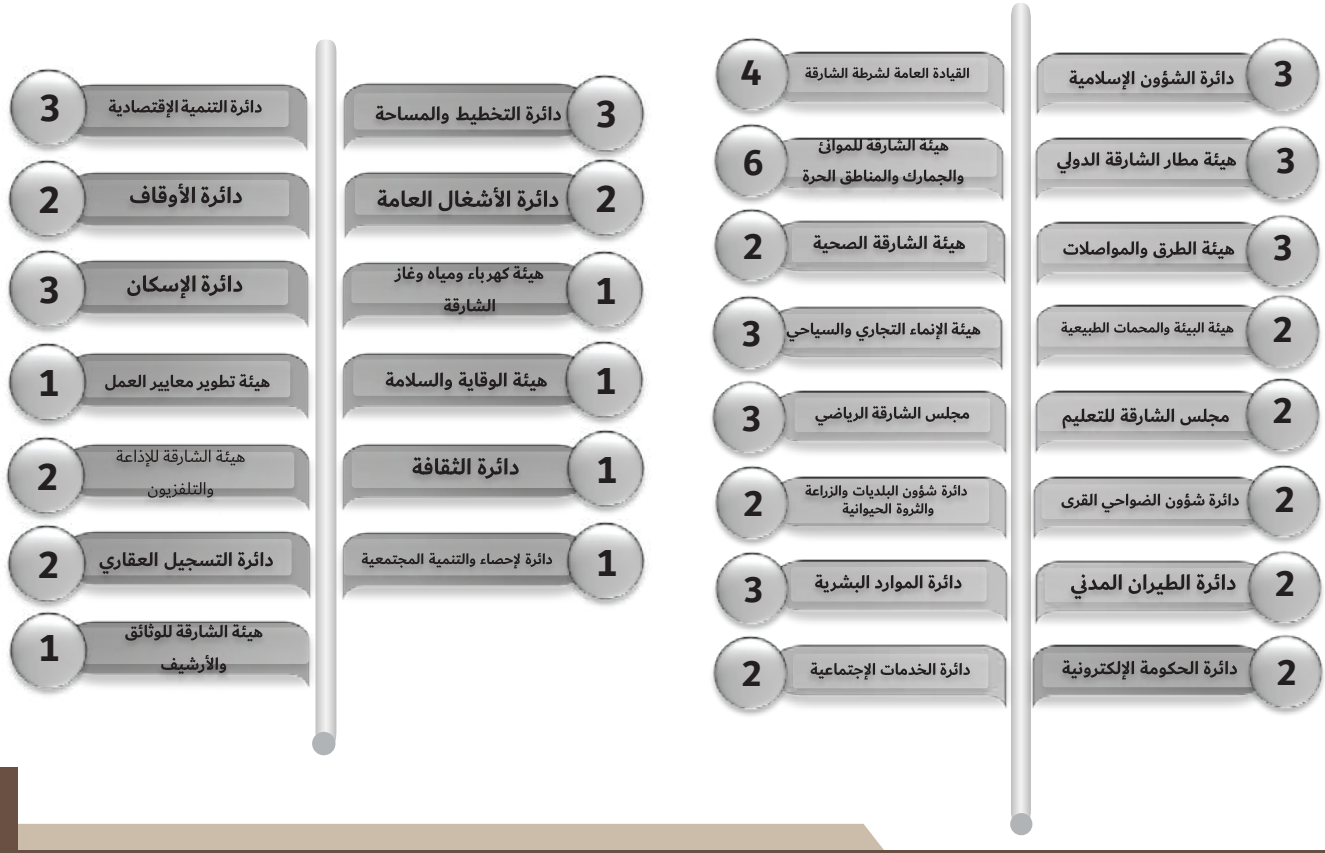

## نماذج من مناقشات المجلس ذات الصلة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة:

وباعتبار أن القيادة العامة لشرطة الشارقة من الجهات الحكومية التي حظيت بواقع (4) مناقشات خلال الفترة التي تتناولها الدراسة، نورد لمحة موجزة حول الموضوعات التي تمت مناقشتها.

ومن بين الموضوعات الاطلاع على أدوار الشرطة المجتمعية في توعية المجتمع، وتأكيد أهمية استكمال شبكة الكاميرات في كافة المدن والمناطق بالإمارة، والتي بلغت نسبتها 40% حتى منتصف العام الماضي 2022، ورفع مؤشر الشعور بالأمان بشكل عام في إمارة الشارقة وتعزيز الخطط الأمنية الشاملة.

وقام المجلس من خلال توجيه الأسئلة بالاستفسار عن بعض الإجراءات الأمنيةإلى جانب مناقشة مشروع قانون إعادة تنظيم قوة الشرطة، واطلع المجلس أكثر من مرة على جهود القيادة العامة لشرطة الشارقة وأشاد بدورها في محاربة آفة المخدرات، وتعزيز ثقافة احترام القانون لدى أفراد المجتمع، وناقش المجلس في عدد من فصوله التشريعية سياسة القيادة العامة لشرطة الشارقة ومتابعة كافة أعمال الخطة الأمنية.

وركزت قائمة أحدث التوصيات التي رفعها المجلس بخصوص شرطة الشارقة على إبداء المجلس الاستشاري اهتمامه بأعمال القيادة العامة لشرطة الشارقة من خلال دعم أجهزتها وإداراتها الأمنية للمساهمة في حفظ الأرواح وتأمين الممتلكات وتوفير الحوافز اللازمة للعاملين في الجانب الميداني، وأهمية مشاركة الشرطة في تخطيط الشوارع وتزويد طرق الإمارة باللوحات الذكية لتوفير المعلومات المرورية الفورية عن حالة شبكة الطرق، إلى جانب مواصلة أدوارها الهامة ذات الصلة بالمجتمع لاسيما في حملات التوعية والرقابة على العمالة الهاربة والمتسولين والباعة المتجولين ومراكز التدليك والتي تنشر إعلانات تتضمن خدشاً للحياء واتخاذ العقوبات الرادعة للحفاظ على خصوصية مجتمع الإمارة.

في عام 2013، أدى المجلس دوراً محورياً في تعزيز النقاش والتعاون بين المؤسسات الحكومية، حيث كان العام الأكثر في عدد المؤسسات الحكومية التي تمت مناقشتها، وبلغت (9) مؤسسات. بينما تساوى عام 2014 و2018 في عدد الدوائر التي تمت مناقشتها بواقع (7) مؤسسات. أما عام 2020 فقد حقق أقل عدد في المناقشات، بواقع (3) مؤسسات.

قد يشير وجود ثلاث مؤسسات فقط تمت مناقشتها في عام 2020 إلى أن جهود المجلس في السنوات السابقة كانت ناجحة في تعزيز التواصل والتعاون بشكل أفضل، مما أدى إلى عدد أقل من المناقشات الضرورية، وهذا بدوره يعكس الأثر الإيجابي للمجلس التشريعي لإمارة الشارقة في تعزيز الحوار والتعاون بين المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى إدارة أفضل واتخاذ قرارات أكثر فاعلية.

وشهدت الفصول التشريعية للمجلس خلال السنوات الماضية العديد من المناقشات البناءة والمثمرة حول القضايا المهمة التي تخدم المجتمع والإمارة بشكل عام، ومن بين الجهود الناجحة للمجلس تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل لتبادل الآراء والمقترحات حول مختلف القضايا ومن بينها دارسة التجارب البرلمانية سعياً للارتقاء بعمل المجلس وتجربته وتطوير أداء لجانه.

وكمثال على جهود المجلس الاستشاري التي أسهمت في تطوير مناقشاته وأساليب أداء لجانه لعملها المتعلقة بمواكبة مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية، عقد الندوات البرلمانية التأهيلية التي تناولت الشؤون القانونية والتشريعية للمجلس واستعرضت التجارب البرلمانية في سياق مواصلة الارتقاء بعمل المجلس والأداء البرلماني والاطلاع على خبرات المجالس الأخرى.

## عدد الدوائر التي تم مناقشتها خلال الأعوام 2011-2022

تميز العامان 2017 و2018 بموجة من النشاط التشريعي، حيث شهدا تقدماً ملحوظاً في عدد مشروعات القوانين مع مناقشة 12 و11 مشروع قانون على التوالي. بينما حقق عاما 2013 و2019 أقل عدد في مشروعات القوانين.

قد تشير حقيقة أن عامي 2013 و2019 هما الأقل عدداً في مشروعات القوانين إلى أن هذه السنوات كانت تركّز على تنفيذ وصقل التشريعات القائمة بدلاً من إنشاء قوانين جديدة، وهذا مؤشر إيجابي على التزام المجلس بمتابعة فاعلية القوانين وتنفيذها بشكل جيدبدلاً من مجرد إنشاء قوانين جديدة، وهو ما يبرز نشاطاً واضحاً لتحسين الإطار القانوني في الشارقة، وهو جانب مهم من جوانب الحكم الرشيد.

## نماذج من مشاريع القوانين

ولا بد من الاستشهاد بأمثلة على بعض مشروعات القوانين التي تقدم بها المجلس الاستشاري لأهميتها الحيوية في تطوير أداء المؤسسات الحكومية، منها:

- مشروع قانون إعادة تنظيم قوة الشرطة في إمارة الشارقة:

تمت مناقشة هذا المشروع في عام 2021، ويهدف إلى تطوير وتعزيز قدرات الشرطة في الإمارة وتحسين الخدمات التي تقدمها للجمهور.

- مشروع قانون التراث الثقافي في إمارة الشارقة:

تمت مناقشة هذا المشروع في عام 2020، ويهدف إلى حماية وتعزيز التراث الثقافي في الإمارة والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

- مشروع قانون إعادة تنظيم هيئة تطوير معايير العمل في إمارة الشارقة:

تمت مناقشته في عام 2022، ويهدف إلى تحديث وتطوير نظام المعايير العملية في الإمارة وتعزيز حماية حقوق العمال والعاملين في القطاع الخاص.

- مشروع تعديل قانون التسجيل العقاري في إمارة الشارقة، ومشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الشارقة للتعليم، ومشروع قانون تنظيم هيئة الشارقة للمتاحف، ومشروع قانون حول الموارد البشرية للمدنيين في الهيئات النظامية وما وردت فيه من مواد تتناول التعريفات ونطاق تطبيق القانون وتنظيم الوظائف وآليات شغلها وما يلحق بها من مواد منظمة لتعيين المتقاعدين وشروط التعيين والتدريب والحقوق والرواتب والعلاوات والمزايا، بالإضافة إلى المناقشة السنوية لمشروع القانون بشأن موازنة دوائر وهيئات حكومة الشارقة، وغيرها من القوانين.

يظهر الشكل التالي عدد مشاريع القوانين حسب السنوات 2011-2022

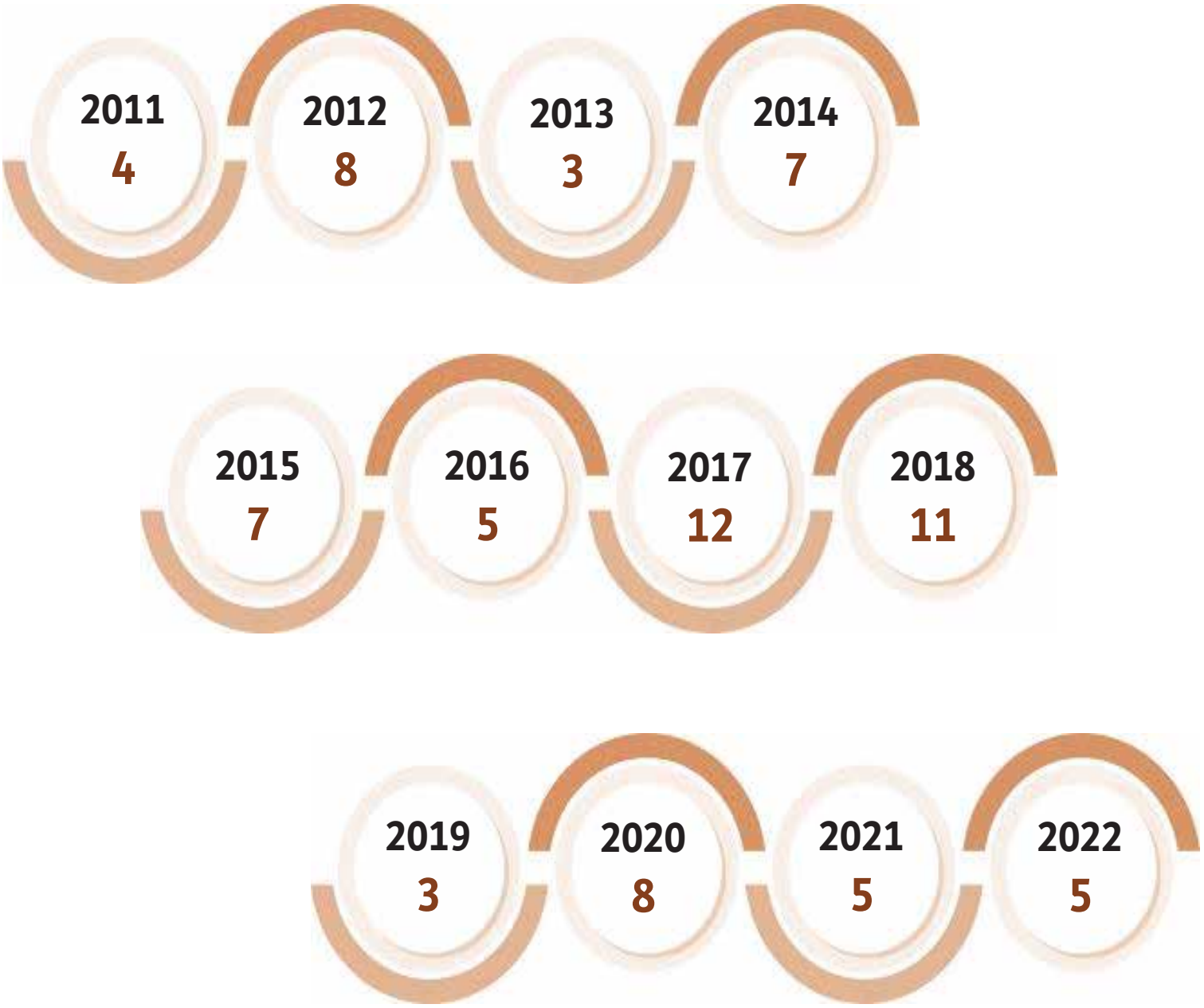

## التوصيات حسب السنوات

بين عامي 2011 و 2022، تم تقديم ما مجموعه 709 توصيات؛ وفي عام 2013، كانت هناك زيادة كبيرة في التوصيات، حيث تم تقديم 92 توصية، تمثل 12.9٪ من إجمالي عدد التوصيات، وهذا يشير إلى وجود جهود متسقة لتحديد مجالات التحسين وتقديم اقتراحات للتغيير الإيجابي، كما أنه يسلط الضوء على التزام المجلس بتحسين الحوكمة ومعالجة القضايا التي تواجه المجتمع.

وعلى الرغم من انخفاض عدد التوصيات في عام 2020مع تقديم 21 توصية فقط، إلا أن ذلك قد يشير إلى أن عدداً أقل من القضايا تتطلّب اهتمام المجلس خلال تلك الفترة. وعموماً يشير اتجاه النمو والتحسن في عدد التوصيات المقدمة من المجلس إلى وجود ثقافة التحسين المستمر والالتزام بتلبية احتياجات المجتمع، وهو جانب رئيسي من جوانب الحوكمة الفعالة.

**توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022** | **709**

التوصيات حسب السنوات

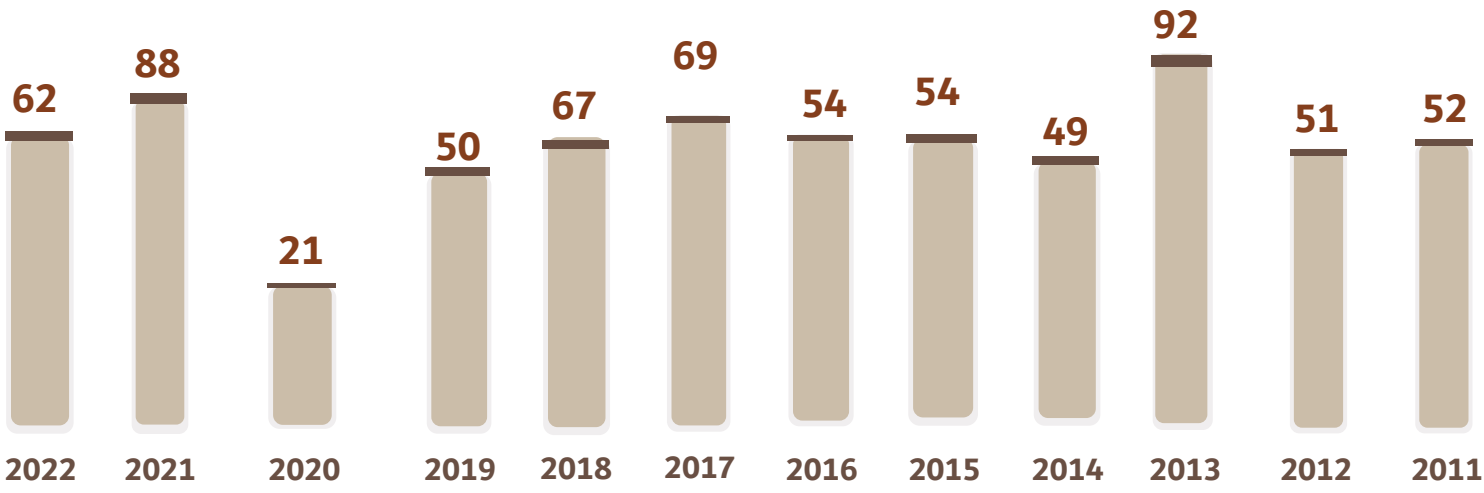

ومن جهة الفصول التشريعية تميز الفصل التشريعي التاسع بإنجازاته الهامة بين عامي 2011 و2022، حيث تمخض عن أكبر عدد من التوصيات بإجمالي 240 توصيةوهو ما يمثل 33.8٪ من إجمالي عدد التوصيات خلال الفترة التي تم قياسها، بينما كان الفصل السادس الأقل في عدد التوصيات مع تقديم 52 توصية فقط وهو ما يمثل 7.3٪ من إجمالي التوصيات.

من الجدير بالذكر أن الفصل السادس الذي تضمن أقل عدد من التوصيات لا يزال يُعترف به باعتباره جزءاً أساسياً من العملية التشريعية، وهذا يوضح أن كل فصل يلعب دوراً حاسماً في العملية التشريعية، بغض النظر عن عدد التوصيات التي يصدرها.

## توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022 | 709

### التوصيات حسب الفصول التشريعية

- الفصل السادس: 52
- الفصل السابع: 133
- الفصل الثامن: 113
- الفصل التاسع: 240
- الفصل العاشر: 171

## التوصيات حسب الجهات الحكومية

تجدر الإشارة إلى أن القيادة العامة لشرطة الشارقة حصلت على أكبر عدد من التوصيات بين عامي 2011 و2022، بإجمالي 68 توصية. كما تابعت هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة توصيات كثيرةبواقع 50 توصية. وعلى الرغم من وجود أقل عدد من التوصيات بإجمالي 5 توصيات لكل من دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية ودائرة الثقافةإلا أنه لا ينبغي التغاضي عن التزامهما بتقديم مساهمات قيمة للمجتمع بغض النظر عن عدد التوصيات التي تصدرها، ومن الملهم رؤية هذه المؤسسات ملتزمة بإجراء تغييرات إيجابية، وهو ما يحتم الاعتراف بجهودهما في خدمة مجتمع أفضل.

ومما تشير إليه القضايا التي تمحورت حولها التوصيات أن المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة تمكّن من تحقيق مبدأ الإحاطة والشمول بحيث لم يتم استثناء أي محور تنموي أو اجتماعي أو اقتصادي من التوصيات التي بقدر ما مثّلت بالنسبة للجهات الحكومية إضاءة محفزة على تطوير استراتيجياتها، كذلك أسهمت التوصيات في إبقاء أعضاء المجلس في يقظة واهتمام ومواكبة لكل التحولات والتطورات ذات الصلة برفاهية المواطنين وجودة حياة مجتمع الشارقة.

ومن خلال استعراض عناوين محاور التوصيات يمكن معرفة حجم ومدى الصلة بينها وبين سعي المجلس إلى أن تتكامل جهوده مع كافة المؤسسات للإسهام في بناء نهضة الشارقة.

ولو استعرضنا في سياق هذه الدراسة التحليلية كل محور من محاور التوصيات لظهرت دلالات وأبعاد مستقبلية للتوصيات التي تتم صياغتها برؤية تحرص على تضمينها كل ما يفتح أمام الجهة الحكومية المزيد من آفاق التطوير وتحسين الأداء وارتياد مجالات الابتكار في القطاع الذي تمثله.

ومن الأمثلة على محاور التوصيات التي أصدرها المجلس وشملت مختلف المؤسسات والجهات الحكومية توصيات المجلس بشأن مناقشة سياسة القيادة العامة لشرطة الشارقة، وهيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة، ودائرة الأشغال العامة، ودائرة التخطيط والمساحة، ودائرة الأوقاف،وغيرها.

# توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022 | 709

## التوصيات حسب الجهات الحكومية

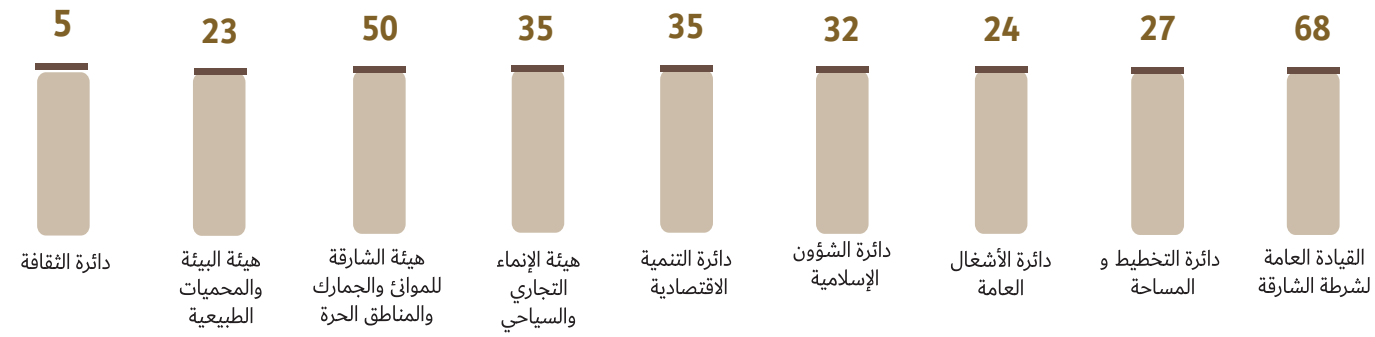


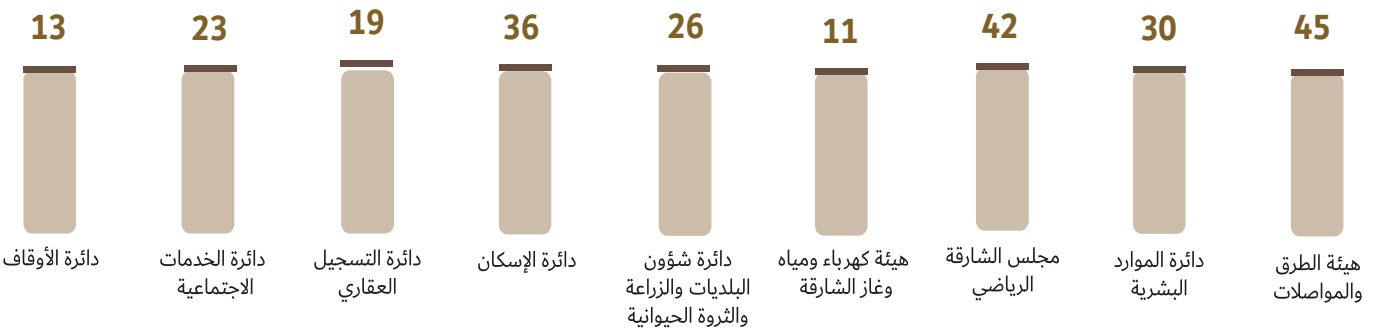


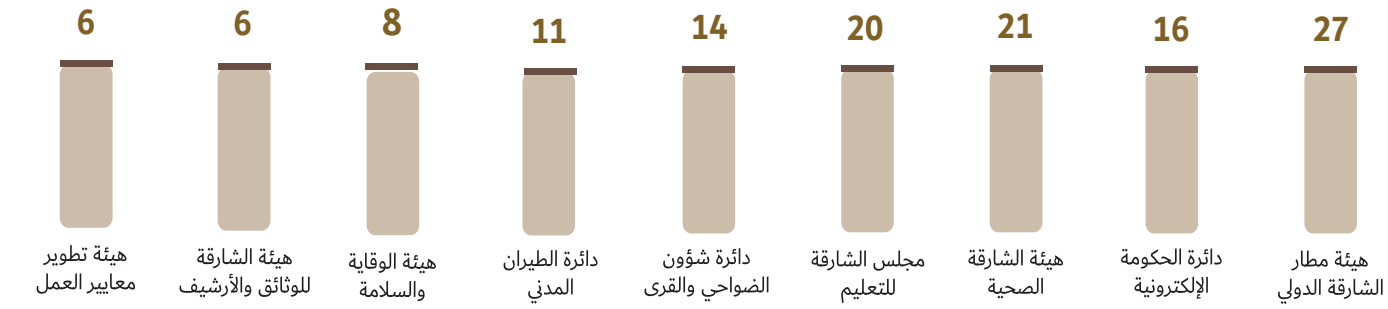

## التوصيات حسب محاور المسؤولية المجتمعية

من اللافت في الدراسة العدد الكبير من التوصيات المتعلقة بمحور "مشاركة المجتمع المحلي وتنميته"، والتي بلغت (315) توصية، وهذا يشير إلى أن المجلس مهتم برفاهية وتقدم مجتمع الإمارة وهو ما يعكس بشكل إيجابي التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. ومن الجوانب الإيجابية الأخرى العدد الكبير من التوصيات (233) المتعلقة بمحور "ممارسات الأعمال"، مما يشير إلى أن المجلس يركز أيضاً على تعزيز الممارسات المستدامة في الشارقة.

ورغم أن محور "قضايا المستهلك" تلقى عدداً أقل من التوصيات بواقع 8 توصيات، إلا أنه لا يزال مجالاً حيوياً يحتاج إلى الاهتمام، ويمكن أن تشير قلة التوصيات في هذا المحور إلى وجود تدابير حماية قوية للمستهلكين، وهذا يظهر أن المجلس ملتزم بمعالجة مختلف القضايا المتعلقة برفاهية المجتمع، وبالتالي تحسين نوعية حياتهم.

التوصيات حسب محاور المسؤولية المجتمعية

## التوصيات حسب محور الحوكمة المؤسسية

من الجوانب الإيجابية في الدراسة أن القيادة العامة لشرطة الشارقة شهدت أكبر عدد من توصيات المجلس في محور "الحوكمة المؤسسية" بواقع (26) توصية، بما ينعكس بشكل إيجابي على ممارسات القيادة وخدماتها المقدمة للجمهور. أما مجلس الشارقة الرياضي فحصل على (22) توصية، وهو مؤشر على جهود المجلس في السعي نحو تعزيز عملياته.

وعلى الرغم من أن مجلس الشارقة للتعليم لم يتلقَّ سوى توصية واحدة تتعلق بالحوكمة المؤسسة خلال الفترة 2011-2022، إلا أن ذلك يعكس نجاح السياسات التعليمية في حكومة الشارقة وتطور مخرجاتها، خاصة وأن القطاع يحظى باهتمام مباشر من لدن صاحب السمو حاكم الشارقة.

## أهمية الحوكمة المؤسسية ودور توصيات المجلس في ترسيخها

الحوكمة المؤسسية إطار جوهري تستطيع من خلاله الشركات والمؤسسات ضبط وإدارة الجانب الإداري والمالي والقانوني، وتحقيق معايير تضمن الشفافية والرقابة وتطوير الأداء، كماتتضمن الحوكمة المؤسسية عدة عناصر مثل الهيكل التنظيمي والسياسات والإجراءات والمعايير ومجلس الإدارة واللجان والمسؤوليات والحسابات.

كما تتمثل أهمية الحوكمة المؤسسية في توفير بنية إدارية وقانونية وممارسات تساعد على تعزيز الثقة وتزيد من فاعلية المؤسسات وقيامها بواجبها في إطار المسؤولية الاجتماعية، كما تقلل الحوكمة المؤسسية من المخاطر المحتملة وتساعد على اتخاذ القرارات الصائبة.

ومن هنا يقوم المجلس الاستشاري في الشارقة بدوره في تعزيز الحوكمة المؤسسية في الإمارة، وذلك من خلال توصيات المجلس التي تسهم بدور مباشر في دفع الجهات الحكومية المعنية بتطوير وتحسين أطرها القانونية والتنظيمية وتحسين الممارسات الإدارية والمالية وتعزيز الشفافية.

ويتناغم أداء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتوصياته في مجال الحوكمة المؤسسية مع ما توليه حكومة الشارقة من اهتمام بالحوكمة في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، من واقع إدراك بأهمية الحوكمة كركيزة من الركائز الأساسية لاقتصاد الإمارة.

# توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022 | 170

## التوصيات حسب محور الحوكمة المؤسسية

- القيادة العامة لشرطة الشارقة: 26
- مجلس الشارقة الرياضي: 22
- دائرة التنمية الاقتصادية: 14
- دائرة التخطيط والمساحة: 9
- دائرة التسجيل العقاري: 9
- دائرة الإسكان: 8
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي: 6
- دائرة الأشغال العامة: 6
- دائرة الخدمات الاجتماعية: 4
- دائرة الطيران المدني: 3
- هيئة الشارقة الصحية: 3
- دائرة شؤون الضواحي والقرى: 3
- هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة: 13
- دائرة الحكومة الإلكترونية: 2
- هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف: 2
- دائرة الموارد البشرية: 7
- هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون: 4
- دائرة الأوقاف: 2
- هيئة الوقاية والسلامة: 3
- مجلس الشارقة للتعليم: 1
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية: 4
- هيئة الطرق والمواصلات: 11
- هيئة مطار الشارقة الدولي: 8

## التوصيات حسب محور حقوق الإنسان

أما في محور "حقوق الإنسان" فتعكس الدارسة جهود المجلس في تعزيز الممارسات التي تحفظ حقوق الإنسان، حيث أوصى بما مجموعه 12 توصية في هذا المحور، حيث حصلت "هيئة تطوير معايير العمل" على أكبر عدد منها بواقع (5) توصيات، وهذا طبيعي نظراً إلى تماس مجال عملها مع فئات العمال، مما يشير إلى جهودهم النشطة لضمان الامتثال لمعايير العمل التي تعزز حقوق الإنسان.

بينما تلقت خمس مؤسسات حكومية أقل عدد من التوصيات المتعلقة بهذا المحور، وهي: دائرة التنمية الاقتصادية، دائرة الخدمات الاجتماعية، مجلس الشارقة الرياضي، دائرة الأشغال العامة، دائرة شؤون البلديات والزراعة.

## توصيات لدعم الارتقاء ببيئة العمل

دعمت توصيات المجلس الاستشاري توفير بيئة عمل في الإمارة تجعل منها أكثر تركيزاً على تلبية حقوق الإنسان في قطاعات العمل المختلفة، حيث شملت التوصيات في هذا الإطار دعم هيئة تطوير معايير العمل في إمارة الشارقة، وإنجاح دورها في تقديم أفضل الخدمات وتطبيق أرقى المعايير مع توفير البيئة الجاذبة للعمال ورفع مستوى الوعي لديهم ولدى أصحاب العمل بالمعايير القانونية الأساسية التي تكفل حقوق العامل.

**توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022** | **12**

**التوصيات حسب محور حقوق الإنسان**

- هيئة تطوير معايير العمل: 5
- دائرة الإسكان: 2
- دائرة الأشغال العامة: 1
- دائرة التنمية الاقتصادية: 1
- دائرة الخدمات الاجتماعية: 1
- دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية: 1
- مجلس الشارقة الرياضي: 1

## التوصيات حسب محور ممارسات الأعمال

ومن النتائج الإيجابية التي تشير إلى جهود المجلس في تعزيز التنمية الاقتصادية للشارقة، أن محور "ممارسات الأعمال" كان الثاني في أكثر عدد من توصيات المجلس بواقع (233) توصية، مما ينعكس بدوره على مختلف الجهات المعنية بترسيخ مكانة الإمارة اقتصادياً، وقد حازت القيادة العامة لشرطة الشارقة على أكبر عدد من التوصيات في هذا المحور خلال سنوات القياس المحددة (2011 – 2022)، والتي بلغ عددها (29) توصية. بينما كانت دائرة التسجيل العقاري الأقل عدداً في ذلك، إذ بلغت (2) من توصيات ذات المحور.

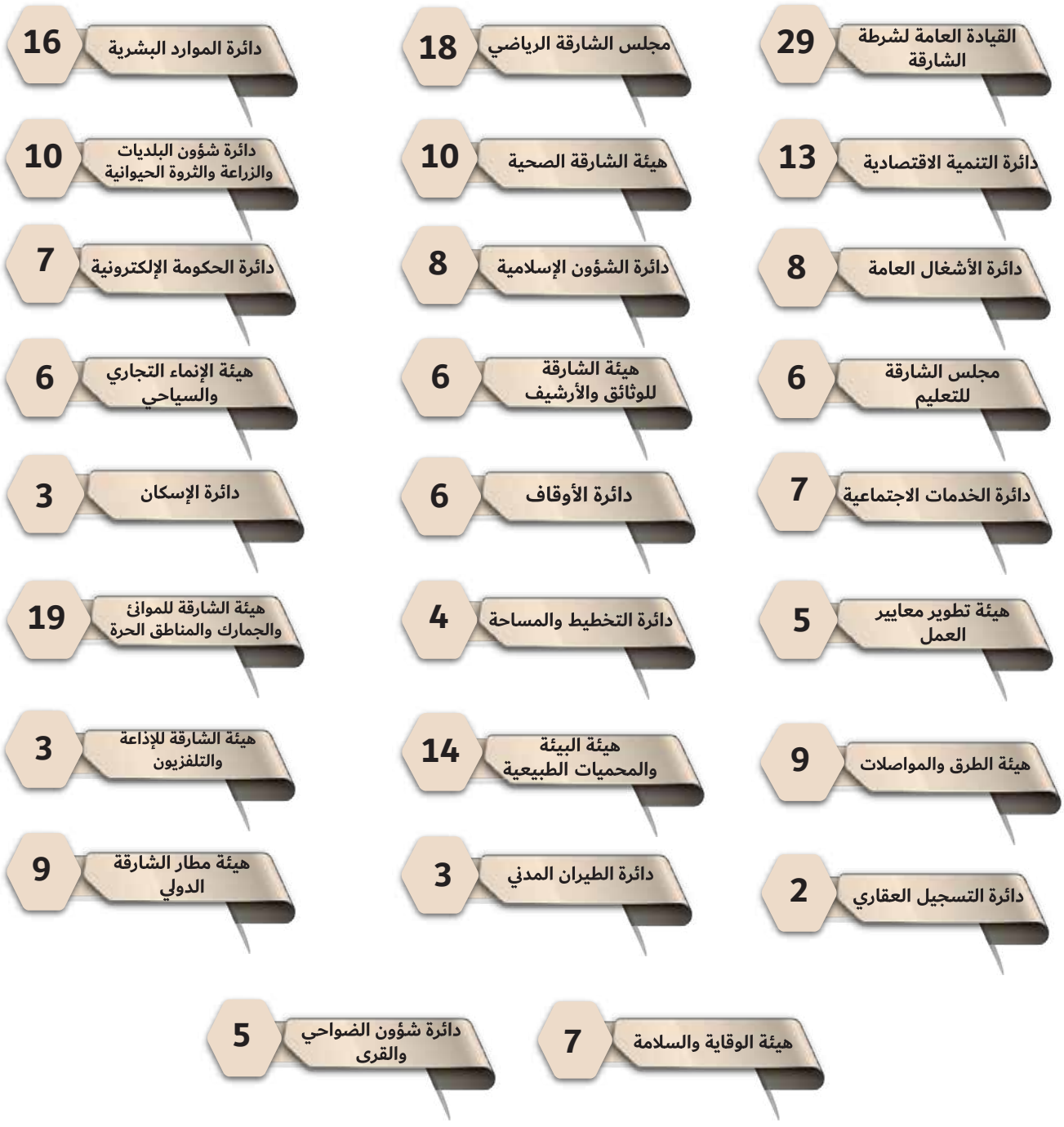

أحرز المجلس إنجازات تشريعية لافتة في محور "البيئة" حيث طرح 41 توصية، تلقت هيئة الطرق والمواصلات أعلى عدد منها بواقع 11 توصية. وهذا يشير إلى أن المجلس يتخذ خطوات لمعالجة القضايا البيئية، ويلتزم بتعزيز الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وبصورة عامة حظيت قضايا البيئة في توصيات المجلس باهتمام كبير تمثل في صدور عدد من التوصيات ومتابعة شؤون المحميات الطبيعية، من خلال عدد من التوصيات الداعمة لأعمال هيئة البيئة والمحميات الطبيعية لتعزيز أدوارها في مجال ما تتولاه من مهام للحفاظ على التنوع الحيوي في الإمارة والإشراف على المحميات وغيرها من الأدوار النشطة في هذا المجال البيئي والضروري لحياة الإنسان.

## توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022 | 41

### التوصيات حسب محور البيئة

- مجلس الشارقة الرياضي: 1
- هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة: 1
- دائرة التنمية الاقتصادية: 2
- القيادة العامة لشرطة الشارقة: 3
- هيئة الوقاية والسلامة: 1
- هيئة الإنماء التجاري والسياحي: 1
- هيئة مطار الشارقة الدولي: 2
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية: 7
- دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية: 2
- هيئة الطرق والمواصلات: 11
- مجلس الشارقة للتعليم: 1
- دائرة التخطيط والمساحة: 2
- دائرة الإسكان: 4
- دائرة الأشغال العامة: 3

أظهرت الدراسة جوانب إيجابية في ممارسات مختلف المؤسسات الحكومية في الشارقة ضمن محور "ممارسات التشغيل العادلة" من خلال التوصيات التي تلقتها من المجلس، إذ حظيت القيادة العامة لشرطة الشارقة بأعلى عدد من التوصيات بواقع 17 توصية، مما يشير إلى التزامهم بضمان العدالة في عملياتهم. وتبعتها دائرة التنمية الاقتصادية عن كثب 16 توصية، مما يدل على تركيزها على الممارسات التجارية الأخلاقية.

بالإضافة إلى ذلك، تلقت مؤسسات حكومية أخرى توصية واحدة على الأقل، وهو مؤشر إيجابي على جهودها لتحسين عملياتها، وتمثلت في كل من: هيئة الشارقة الصحية، هيئة البيئة والمحميات الطبيعية، هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف، هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون، دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية، مجلس الشارقة الرياضي، دائرة الطيران المدني. وهذا يعكس ثقافة المساءلة والشفافية في الشارقة، ويشير إلى سعيها نحو تحديد ومعالجة كافة الثغرات التي تحتاج إلى تحسين.

## توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022 | 73

### التوصيات حسب محور ممارسات التشغيل العادلة

في محور "حماية المستهلك" أصدر المجلس 8 توصيات فقط في المجموع بين عامي 2011 و2022، حيث تلقت دائرة التنمية الاقتصادية أكبر عدد من التوصيات بإجمالي 5 توصيات، وهو مؤشر إيجابي على التزام الحكومة بحماية وخدمة كافة سكانها. ويمكن أن تشير قلة التوصيات في هذا المحور إلى وجود تدابير حماية قوية للمستهلكين، وبالتالي أخذ قضايا المستهلك على محمل الجد لضمان خلق ممارسات عادلة وأخلاقية.

## توصيات لدعم تسهيل ممارسة الأعمال في الإمارة

من النماذج التي تذكرها أرقام ومؤشرات الدراسة في هذا المحور، ما قامت به لجنة إعداد مشروع التوصيات في المجلس الاستشاري بإعدادها من توصيات بشأن سياسة دائرة التنمية الاقتصادية في إطار دعم تسهيل ممارسة الأعمال وسَن مبادرات تحفيزيّة حديثة لريادة الأعمال.

حيث أكدت التوصيات على اعتماد نافذة موحدة لاختصار زمن الموافقات ودفع الرسوم والتصاريح اللازمة لاستخراج الرخص، كما تضمنت التوصيات دعوة لتحقيق اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة والابتكار وتهيئة مناخ استثماري جاذب وتخفيض رسوم الرخص التجارية تشجيعاً للمستثمرين في كافة مدن ومناطق الإمارة، بالإضافة إلى التركيز على استقطاب المزيد من المستثمرين على مستوى الأفراد والشركات، وغيرها من البنود التي شملت التوصية بإطلاق مبادرات لتحفيز قطاع ريادة الأعمال.

**توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022** | **8**

التوصيات حسب محور قضايا المستهلك

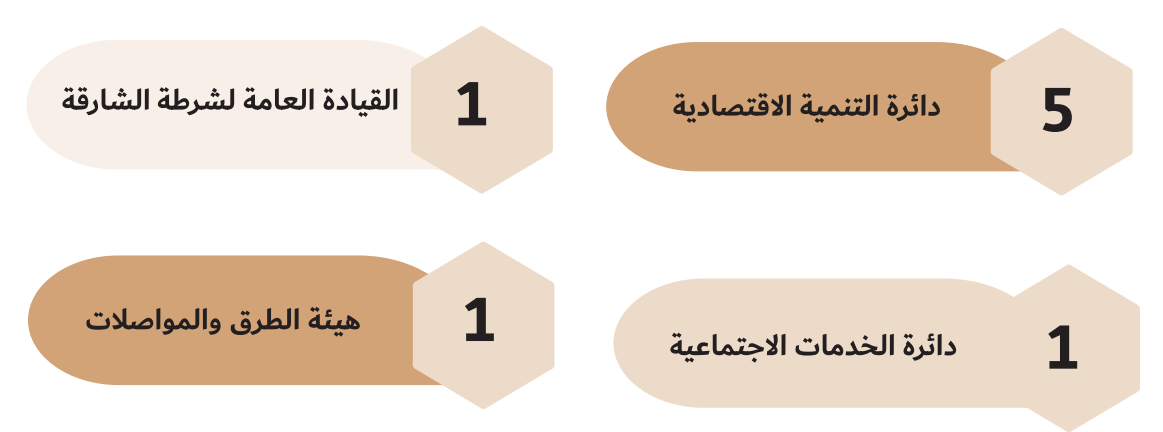

في محور "مشاركة المجتمع المحلي وتنميته" بين عامي 2011 و2022، تلقت هيئة الطرق والمواصلات أعلى عدد من التوصيات بإجمالي 28 توصية، كما تلقت القيادة العامة لشرطة الشارقة 25 توصية، وتابعت دائرة التنمية الاقتصادية 24 توصية. بما يشير إلى أن مؤسسات الشارقة الحكومية تعمل معاً لتطوير وتنمية المجتمع مع التركيز على تعزيز دور الجمهور في عملية التطوير الشاملة التي تشهدها الإمارة، الأمر الذي ينعكس على رفاهية السكان وازدهار مجتمع الإمارة بشكل عام.

## توصيات ذات أفق تستشرف المستقبل

بما أن "هيئة الطرق والمواصلات"تلقت أعلى عدد من التوصيات، نسلط الضوء على بعضها بتوضيح الصلة بينها وبين تنمية المجتمع واستشراف المستقبل والدعوة إلى التخطيط الجيد الذي ينظر إلى كيفية استباق التحديات ووضع معالجات مبكرة لها، حيث أوردت التوصيات التي أصدرها المجلس وعملت لجنة إعداد مشروع التوصيات على دراستها وصياغتها، دعوة "هيئة الطرق والمواصلات" إلى تسريع إنجاز الدراسة التي حول "خطة النقل الشاملة في الشارقة 2040م"ومواءمتها مع توجهات تخطيط مدن المستقبل للوصول إلى نظام نقل متكامل ومستدام، بالإضافة إلى توصية بتنفيذ الطرق الداخلية في المناطق التجارية والصناعية بمختلف أنحاء مدن ومناطق الإمارة، حفاظاً على تنمية المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، واستدامتها لاستقطاب المستثمرين في الإمارة، وغيرها من التوصيات ذات الصلة بتطوير الطرق ومنظومة النقل ومراعاة احتياجات المجتمع المحلي وتنميته وكافة مستخدمي الطريق.

# توصيات المجلس الاستشاري 2011 - 2022 | 315

## التوصيات حسب محور مشاركة المجتمع المحلي وتنميته

| | | |
|---|---|---|
| 12 هيئة البيئة والمحميات الطبيعية | 6 هيئة تطوير معايير العمل | 8 هيئة الشارقة الصحية |
| 22 دائرة الإسكان | 5 دائرة شؤون الضواحي والقرى | 2 دائرة الشؤون الإسلامية |
| 17 دائرة التخطيط والمساحة | 10 دائرة الخدمات الاجتماعية | 4 دائرة الطيران المدني |
| 25 القيادة العامة لشرطة الشارقة | 14 هيئة مطار الشارقة الدولي | 6 دائرة التسجيل العقاري |
| 22 هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة | 5 هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف | 10 دائرة الأشغال العامة |
| 24 دائرة التنمية الاقتصادية | 28 هيئة الطرق والمواصلات | 14 هيئة الإنماء التجاري والسياحي |
| 22 مجلس الشارقة الرياضي | 9 دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية | 1 دائرة الحكومة الإلكترونية |
| 8 دائرة الأوقاف | 11 هيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون | 8 هيئة الوقاية والسلامة |
| 4 مجلس الشارقة للتعليم | 18 دائرة الموارد البشرية | |

أسفرت الدراسة التي أجرتها لجنة إعداد توصيات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة عن العديد من التوصيات الرئيسية التي من شأنها إحداث تأثير كبير على الإمارة. تتضمن إحدى هذه التوصيات الحاجة إلى قياس فاعلية المبادرات التي تم إطلاقها بناءً على توصيات المجلس. سيمكّن هذا المجلس من تحديد ما يصلح وما لا يصلح، مما يؤدي في النهاية إلى صنع سياسات أكثر فاعلية.

كما أكدت اللجنة أهمية استدامة التنسيق والمتابعة مع الدوائر الحكومية لدعم الاستفادة العملية من التوصيات التي يرفعها المجلس وإدراجها ضمن آليات وبرامج تلك الجهات وخططها التنفيذية، بما يضمن لها إحداث الأثر والفارق وتقديم حلول مبتكرة تسترشد بمخرجات المجلس وتوصياته في مختلف القطاعات.

وأخيراً، فإن تعميم الدراسة على الإدارات المحلية في إمارة الشارقة سيمكّن الجهات والهيئات والمؤسسات الأخرى من الاستفادة من نتائجها وتعزيز العمل البرلماني، وتماشياً مع رؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، تعد هذه التوصيات شهادة على التزام اللجنة بدفع التغيير الإيجابي وستكون بلا شك دليلاً قيماً لصنع السياسات المستقبلية في الإمارة.

## الخاتمة

### المصادر:

-توصيات المجلس الاستشاري، إعداد الأمانة العامة للمجلس الاستشاري
-حصاد المجلس، إعداد الأمانة العامة للمجلس الاستشاري
-الموقع الإلكتروني للمجلس الاستشاريwww.ccsharjah.gov.ae

# المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة


www.ccsharjah.gov.ae
06 5013333
06 5665777
info@ccshj.gov.ae
4414 - الشارقة / Shj
@ccsharjah